

النيابة العامة السعودية تطالب بإعدام الناشطة إسرائ الغمغام

كشف الناشط الحقوقي السعودي ورئيس المنظمة الأوروبية لحقوق الإنسان علي الديبسي، عن طلب النيابة العامة ولأول مرة بإعدام الناشطة الحقوقية المعتقلة منذ عام 2016 إسرائ الغمغام.

وقال "الديبسي" في تدوينات له عبر حسابه بموقع التدوين المصغر "نويتر" رصدتها "وطن": "لأول مرة في تاريخ السعودية، النيابة العامة تطالب بإعدام مدافعة عن حقوق الإنسان. بدء محاكمة الناشطة #إسرائ_الغمغام المعتقلة منذ 32 شهرا بسبب دفاعها عن المعتقلين ومطالبتها بالحقوق المدنية ومشاركتها في تظاهرات سلمية وتعبيرها عن رأيها في شبكات التواصل".

وأضاف في تدوينه أخرى: "حرمت الناشطة #إسرائ_الغمغام من كافة حقوقها القانونية، وبعد 32 شهرا من اعتقالها بدأت جلساتها في محكمة الإرهاب وسمحت المباحث لأسرتها بتوكيل محام، بعد أن أبقته في ظروف سيئة وأنتزعت منها أقوال وفق ما تريد. أسرتها الفقيرة تطلب تبرعات لتغطية نفقات المحامي 300 ألف ريال".

وأوضح "الديبسي" أن "المناضلة #إسرائ_الغمغام خرجت من بيت اليُتم والفقر وطالبت بحقوقها ودافعت عن المظلومين فرأت نفسها في زنزانة مظلمة وقد يفصل المستبد المتوحش رأسها عن جسدها، لأنها طالبت بحقوق مشروعة." وحرمت الناشطة #إسرائ_الغمغام من كافة حقوقها القانونية، وبعد 32 شهرا من اعتقالها بدأت جلساتها في محكمة الإرهاب وسمحت المباحث لأسرتها بتوكيل محام، بعد أن أبقته في ظروف سيئة وأنتزعت منها أقوال وفق ما تريد. أسرتها الفقيرة تطلب تبرعات لتغطية نفقات المحامي 300 ألف ريال.

وأكد الناشط الحقوقي على أن "الناشطة ففي السجن يفبرك عليها التهم جهاز رئاسة أمن الدولة المرتبط بسلمان - والنيابة العامة التي ترتبط بسلمان تطالب بقطع رأسها - والحكم يصدر من قضاة يعينهم سلمان. رأس إسرائ لو قطع، فهو بسيف سلمان فقط وفقط. إنها عبادة الدم."

ووفقا للمنظمة الأوروبية لحقوق الإنسان، فإن اعتقال الناشطة إسرائ الغمغام تم في 8 ديسمبر 2015، على خلفية إتهامات تتعلق بمشاركتها في التظاهرات الاحتجاجية، حيث تم اعتقالها مع زوجها

موسى جعفر الهاشم، بعد أن قامت قوات أمنية بمداهمة الشقة بطريقة غير إنسانية وكسر الباب، وتفتيش الشقة وبعثرة محتوياتها واقتيادهما دون علم أسرتهما وإيداعها سجن الدمام .

يشار إلى أن هذا الموقف المتشدد من قبل النيابة العامة تجاه الناشطة ”الغمغام“ ربما يحمل في طياته رسالة متعمدة من قبل ولي العهد محمد بن سلمان، وذلك في أعقاب الأزمة المندلعة بين المملكة وكندا بسبب مطالبة الأخيرة الإفراج عن ناشطات حقوق الإنسان.